معايير مُقترحة لبناء سياسة مستقبلية للتعليم العالي في المملكة العربية السعودية

إعداد

أ/ أسرار بنت عبد الرحمن حسن غوص

الماجستير، قسم أصول التربية، كلية التربية، جامعة طيبة،

المملكة العربية السعودية

معايير مُقترحة لبناء سياسة مستقبلية للتعليم العالي في المملكة العربية السعودية

أسرار بنت عبد الرحمن حسن غوص

قسم أصول التربية، كلية التربية، جامعة طيبة، المملكة العربية السعودية.

البريد الالكتروني: Charming_245@hotmail.com

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى صياغة معايير مقترحة لبناء سياسة مستقبلية للتعليم العالي بالمملكة، حيثُ استخدمت الباحثة المنهج الوصفيَّ المسحيَّ. وقد صممت الباحثة استبانة تكونت من (10) معايير رئيسة، وكانت الإجابة على فقراتها وَفقَ مقياس خماسيَّ لمدى الأهمية، ومدى التوفر، وأُخضعت لإجراءات الصدق والثبات، وطُبقت على عينة قوامُها (951) من أعضاء هيئة التدريس في (5) جامعات حكوميّة، وكانت النتائج كما يلي: حازت تسعة من المعايير العشرة المقترحة على درجة أهمية كبيرة جدًّا وهي كالتالي: (تكافؤ الفرص التعليمية، التعليم للجميع مدى الحياة، تبني الاتجاهات الحديثة في تحسين الجودة وضمانها، التفاعل مع تحديات العولمة والتحول لتدويل التعليم، الربط بين برامج التعليم العالي ومتطلبات التنمية، تعزيز دور مؤسسات التعليم العالي في البحث العلمي، الأخذ بمتطلبات الثورة التكنولوجية، زيادة المقدرة لاستيعاب الطلب المتزايد على التعليم، تنويع مصادر تمويل التعليم واستقرارها)، فيما حاز معيار واحد (المشاركة المجتمعية في صنع السياسة التعليمية) على درجة أهمية كبيرة. حصل اثنين من المعايير المقترحة على درجة توافر(كبيرة) في السياسات الراهنة وهما: الأخذ بمتطلبات الثورة التكنولوجية، تكافؤ الفرص التعليمية، وفي حين حازت ثلاث معايير هي: تبني الاتجاهات الحديثة في تحسين الجودة وضمانها، التفاعل مع تحديات العولمة والتحول لتدويل التعليم، زيادة مقدرة مؤسسات التعليم العالي على استيعاب الطلب المتزايد على التعليم، على درجة توافر متوسطة، أما المعايير الأربعة التالية فلقد كانت درجة توافرها (قليلةً) وهي: التعليم للجميع مدى الحياة، الربط بين برامج التعليم العالي والتنمية، تنويع مصادر تمويل التعليم واستقرارها وترشيد الانفاق عليها، تعزيز دور مؤسسات التعليم العالي في البحث العلمي، فيما كانت درجة توفر معيار(المشاركة المجتمعية في صنع السياسة التعليمية) غير متوفرة في السياسات الراهنة.

الكلمات المفتاحية: معايير مقترحة، سياسة مستقبلية للتعليم، التعليم العالي، جودة المعايير.

Suggested Standards for Future Policies of Saudi Higher Education

Asrar Abdurhman Al-Ghous

Foundations of Education Department, College of Education, Taibah University , KSA.

E-mail: Charming_245@hotmail.com

Abstract:

This study attempts to define and formulate future policies for Saudi Higher Education. The researcher used descriptive analysis and developed a questionnaire comprising ten standards to be measured in terms of their importance and presence. It was administered to the study sample (951) instructors working for Saudi public universities. The ten standards are: equal learning opportunities for all, lifelong education for all, new trends in quality improvement, managing and coping with the challenges of globalization, linking learning outcomes with development requirements, reinforcing the role of higher education institutes in research, coping with the requirements of technological revolution, enable institutions to face the increasing demands for learning, diversify educational funds and ensure their sustainability, universities' social responsibilities in designing educational policies. Findings revealed that the first nine of these standards appeared to be extremely important. The tenth standard seemed very important. Standards one and seven appear to be abundantly present in current policies. Also, results showed that standards three, four and eight have an average presence. While the tenth standard appeared to be inexistent, standards two, five, nine, and six standards seemed to be scarcely present in Saudi Educational Policies.

Keywords: suggested standards, formulate future policies, higher education, quality standards.

المُقدّمة:

يكتسب التعليمُ العالي في العصر الحديث أهميةً كبيرة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للأمم حتى غدت الجامعات إحدى السمات البارزة التي يُقاس عليها تقدُّمُ المجتمعات، فلا غرابة أن نجد أن كلَّ بلد من بلدان العالم يتولى من حين لآخر إجراء تحديثات وإصلاحات لنظامه التعليمي التربوي حُيْثُ إن ازدهارَ أيِّ أمةٍ من الأمم وتطورها وتقدمها يقوم بالدرجة الأولى على جودة نظامها التعليمي. فالتعليم في عالم اليوم مَعْنَيٌّ بإعداد الكوادر المؤهلة دولياً لمواجهة تحديات القرن، حيث يحتاج كل فرد لاستخدام المعرفة لاتخاذ قراراته اليومية، ولابد أن تكون لديه القدرة على المشاركة في القضايا المتعلقة بالعلم والتقنية وتأثيراتها على كلٍّ من المجتمع والبيئة، بالإضافة إلى الاستمتاع بقدرته على الإنجاز الشخصي النابع من فهمه لطبيعة العالم المحيط به.

إن صياغة المعايير المختلفة للتعليم العالي شَكَّلَ مادةً حيويةً للنقاشات الواسعة على مستوى اللقاءات والمؤتمرات الدولية، كما أنه شَكَّل موضوعاً مهماً للقوانين التوجيهية، وهذه المعايير تُشَكِّلُ مجالاً واسعاً للنقاش الدائم داخل الدوائر التي يقع على عاتقها وضعُ التصورات وصياغة القرارات (السوالي، 2012، ص55). وذلك لأن المستقبل بِكُلِّ أبعاده وتحدياته يعتمد إلى حدٍ كبير على قدرة التعليم العالي في بناء الإنسان الصالح والمنتج، من خلال إعداده وتأهيله بكفاءةٍ وفعاليةٍ تُمَكنه من التفاعل الواعي مع مستجدات العصر وتحدياته، وفق معايير محددة وواضحة تحقق آمال وطموحات المجتمعات البشرية ذلك أن العنصر البشري هو الثروة الحقيقة التي تعقد عليها الدول آمالها وطموحاتها (صائغ،2005، ص3).

ومع الإدراك الواضح لأثر التعليم العالي كعامل استراتيجي وهام في العملية التنموية والاقتصاديةِ المحليةِ والمنافسة العالمية بدأ مُتخذوا القرار والمخططونَ التربويونَ في كثير من المجتمعات بالتركيز على صياغة معاييرَ جديدةً لسياسات التعليم العالي وجعلها من الموضوعات ذاتِ الأولويةِ في العمليةِ التعليميةِ، وبادرت دولٌ كثيرة إلى تشكيل الفرق العلمية واللجان المتخصصة من أجل تشخيص معايير جديدة للسياسات التعليمية. نتيجة لذلك ظهر في عام 1977م في جنيف التصنيف الدولي للمعايير الدولية المسمى ISCED (International standard classification of education) والذي يُستخدم في تحليل السياسات التعليمية ووصفها في دول العالم المختلفة، وتصنيف معاييرها، واتخاذ القرارات بشأنها. وعقبَ ذلك ظهرت وثيقة " معايير تربوية للقرن الحادي والعشرين" لمجموعة دول التعاون الآسيوي – الباسفكي (Towards Education stanadrds for the 21st century) والتي عُنيت بوضع معايير تربوية لنظم التعليم في القرن الحادي والعشرين، وتبين هذه الوثيقة وجْهَاتِ نظرٍ ترتبط بمستقبل معايير التعليم، قدمها وزراء التعليم في أربع عشرة دولة

أعضاءَ في مجموعة دول التعاون الاقتصادية وهذه الدول هي: الولايات المتحدة الأمريكية، أستراليا، نيوزلندا، برناوي، كندا، الصين، هونج كونج، إندونيسيا، اليابان، كوريا الجنوبية، الفلبين، سنغافورة، تايوان، وتايلاند (صميدة، 2004، ص37).

وفي الولايات المتحدة الأمريكية أعلنت الحكومةُ الأمريكيةُ عن قانون " عَلِّمُوا أمريكا أهداف سنة 2000" عام (1991م)، وفيها تم تبني ستةَ معايير قوميةٍ للتعليم العالي يمكنها أن تجعل الولاياتِ المتحدةَ في مقام التَمَيِّز والسبقِ في مجال التربية. ولقد عَكَستْ هذه المعاييرَ الطابعَ الديمقراطيَّ في مُعْظَمِها نتيجةً لطبيعةِ الحياةِ في الولاياتِ المتحدةِ حيث أعطت مساحةً خاصةً لعولمة التعليم العالي، وربط التعليم العالي بالطموحات المستقبلية، ودعم برامج التعليم وتفعيلها عن بُعد، وتفعيل استخدام التقنيات الحديثة لدعم العملية التعليمية (الدجني، 2011، ص91.أما على مستوى العالم العربي فقد ظهر الاهتمام بالسياسة التعليمية في أواخر عقد السبعينات بعد صدور تقرير استراتيجية تطوير التربية العربية حيث قامت عدة دول عربية بالاهتمام بالسياسات التعليمية فاتخذت الأسلوب العلمي في شئون التعليم، وصاغت السياسات وحددت الفلسفات والأهداف في ضوء ما هو متاح لها من إمكانيات. وهذا ما أكدت عليه المنظمة العربية للتربية والعلوم والثقافة (حكيم، 2007، ص21). أما في دول الخليج العربي فقد استهدفت السياسة التعليمية طموحاتِ مجتمعاتها المستقبليةِ، وتمثلت أهدافُها في تعزيز الانتماءِ الوطني وترسيخِ المسؤوليةِ المجتمعية، وهدفت إلى جعل الطالبِ إنساناً صالحاً منتجاً مُعَدًّا إعداداً جيداً للمستقبل. وقد اشتقت موجهاتُ السياسةُ التعليمية لتلك الدول من عدّة مصادر؛ أولها الدين الإسلامي، ودستور تلك الدول وتراثها، وكذلك الواقعُ الاجتماعيُّ والسكانيُّ والاقتصاديُّ لتلك الدولِ، إضافةً إلى تحدياتها وطموحاتها المستقبلية (فرج،2010، ص5).

إلا أن الإدراك في الدول العربية بدأ يزداد بأنَّ النُظُمَ التعليمية الرَاهنةَ لم تعد قادرة على مواكبة التحولات العالمية المتسارعة. وأن التطور المطلوب يتطلب تصوراً أعمق لمعاييرِ سياسةِ التعليمِ العالي العربية (العنزي،2006، ص19)، بدلاً مما يكتسحها من جُمُود وتقليدية وعدم مواكبة لمظاهر التطور والنمو الذي يحدث فضلاً عن عدم تَمَكّنها من تبني الاتجاهات المعاصرة واستيعابها مظاهر التجديد والتحديث التي تم تطبيقها في كثير من البلدان وكانت نتائجها إيجابية على فعالية الأنظمة التربوية، فثمة مؤشراتٌ عديدةٌ تومئ إلى قصور مؤسساتِ التعليمِ العالي في العالمِ العربيِّ في تضمينِ أَهمِّ التحديات التي تفرضُها الثورةُ المعرفيةُ والتقنيةُ، وتحدياتُ العولمةِ، وإدخال أَهمِّ العناصرِ التي يفرضُها هذا العصرُ (خضر، 2008، ص25).

وبالنسبة للمملكة العربية السعودية وَبصَفتها من ضمن الدول العشرين المؤثرة اقتصادياً في العالم، يتطلب الأمر مواجهة المتغيرات والمستجدات على الساحة الدولية عن طريق تطوير سياسات التعليم العالي وفقا للمعايير العالمية، نظراً لأنه المَعْنيُّ بإعداد القوى البشرية وفْقاً للدور المستقبلي الذي يحافظ على وضعها الاقتصادي ويؤهلها لمواجهة تحديات العصر الحالي والتي يمكن اختصارها في التكنولوجيا المتطورة، والتكتلات الاقتصاديِّة، والثقافيِّة، والعولمة، والانفتاح العالمي، والتدفق المعرفيِّ والمعلوماتي؛ من أجل هذا كله وجب على نُظُم التعليم العالي في المملكة العربية السعودية أن تتخلى عن سياساتها التقليدية وأن تسعى إلى وضع معَايير مستقبلية جديدة للتعليم العالي، وأن تتجاوز مرحلة التوسع الكميِّ إلى مرحلة التجويد النوعيِّ، بل إلى مرحلة التجديد والتحديث، حيث أكدت نتائجُ الدراسات التي نُفذت على مضمون أهداف سياسة التعليم العالي في السعودية أن هذه الأهدافَ لم تعد تتوافق مع المعايير والتوجهات العالمية للسياسات التعليمية، إذ لابُدَّ من مراجعة المعايير التربوية التي بنيت عليها السياسةُ التعليميةُ وتقييمُها بصورةٍ دوريّة؛ ولهذا أكدت أوراق العمل المقدمة في الحوار الفكري السادس من اللقاء الوطني المسمى(التعليم: الواقع وسبل التطوير) المنعقد في (2006م) على ضرورة إعادة النَظَّر في بعض جوانب سياسة التعليم والإضافة إليها خاصةً في البنود التي يطغى عليها الجمودُ وإعادةُ صياغة أهدافها بما يتناسب مع تطورات العصر مع تحديث السياسة التعليمية بما يتلاءم مع طبيعة هذا العصر. ومن هنا بدا جلياً للباحثة أهمية وضعُ معاييرَ مُقترحةٍ لبناء سياسةٍ مستقبليةٍ للتعليم العالي في المملكة العربية السعودية.

مشكلة الدراسة وأسئلتها:

إن الأدبيات ذات الصلة بالدراسة الحالية تشير إلى أن واقع التربية العربية في مُجمله يوصف بالعجز عن مواكبة الاتجاهات الحديثة في التربية؛ حيث يجد أن التربية العربية مازالت تعتمد على سياسة تربوية تقليدية (مرزا، 2012، ص117)، ويذكر الغبّان: "إن تردي التعليم العالي في البلدان العربية، خاصة من حيث نوعيته، أصبح من معالم التخلف بمعايير العصر، ويُخشى أن يتحول، إن استمر هذا التردي أو تَفَاقم، إلى آلية لإدامة تَخَلُّف البلدان العربية في عالم القرن الحادي والعشرين" (الغبّان،2003، ص7)، وعلى الرَّغم من أن المؤتمرات العربية أكدَّتْ على حاجة سياسات التعليم العالي لمعاييرَ تَدّفَعُها نحوَ التَقَدُّم والتجديد، إلا أن الوثائق والدراسات والتقارير التي أفرزتها المؤتمرات تكشف أن حدود المجهودات المبذولة توقفت عند التعميمات والنظريات واقتصرت على الإشادة بمزايا التعليم العالي العربي وشموليته دون التطّرق إلى البحث في دوره في مواجهة حاجات الحاضر والمستقبل، والتفاعل مع التطورات العالمية في المجالات التقنية والتكنولوجية والصناعية (الألمعي، 2008م، ص2)، ويذكر أحرشاو: "إن أيَّ محاولة للتغيير أو التطوير لا تنطلقُ من أساس العملية التعليمية سوفَ تظلُ مُجَرَّدَ عملٍ ترقيعيَّ مجزأ لا يمس نواة التغيير. إن ما يشهده

التعليم العالي من إصلاحات في البلاد العربية يظل إصلاحاً وتطويراً تقليدياً يمس الممارسات، وتنظيم العمل الجامعيِّ، وتنقيح المناهج، وتحديث أساليب التدريس وتقنياته وهي في مُجملها تغييرات تمس الممارسات، ولم تمسَّ التَصَوُّرَ الأساس الذي يتمثل في سياسة التعليم" (أحرشاو، 2006، ص368). فمن المؤكد أن الأداة الأساسية لتنمية المجتمع وتحديث بنياته والتي تتمثل في سياسة التعليم، لا تزال تدور في متاهات لامتناهية من الصعوبات والمعوقات التي تجعلها عاجزة عن تحقيق النموذج الأمثل للسياسة التعليمية. ولما كانت السياسة التعليمية، تعني فَنَّ صناعة المُمكنِ في التعليم، حيث إنها تضع مجموعةً من القواعد والمبادئ العامة لتنظيم التعليم وتوجيه بما يخدم أهداف الدولة العامة ومصلحتها كان من الضروري أن تستند المقومات التي تقوم عليها سياسات التعليم في أيِّ دولة من دول العالم إلى معاييرَ واضحةٍ تحدد منطلقاتِ العملِ التربويِّ ومجالِ فعاليَّته (صميدة، 2004، ص36).

وفي المملكة العربية السعودية وعلى الرَّغمِ من التطورِ الكَميِّ السريعِ لبرامجِ التعليمِ العالي، وبالرَّغمِ من الحوار والسجال الذي يدور في المجتمع والذي يشهد انفتاحا غيرَ مسبوق في مناقشةِ القضايا الفكريةِ المتنوعةِ إلا أن بعضَ الدراساتِ ترى أن الجامعاتِ السعوديةِ متأخرة في سياساتها التعليمية، إذ لاتزال تعاني من افتقادِ التجديدِ والتحديثِ في سياستها التربوية (الخازم،2011، ص69). ولا يعني هذا التقليل من إنجازاتِ التعليم العالي السعودي الكثيرة ولكن المستقبلَ يتطلبُ معاييرَ جديدة لسياسةِ التعليم العالي حتى تحافظ المملكةُ على دورِها ووضعِها الاقتصادي. حيث لاتزال هناك جهودٌ كبيرةٌ مطلوبةٌ من مؤسسات التعليم العالي لاستيعاب المتغيرات المحلية والعالمية في عصر الثورات المعرفية والمعلوماتية والتقنية.

إن مؤسسات التعليم العالي لا تزال عاجزة عن أن تكون منافساً في عالم تهاوت فيه الحدود، وانتشرت فيه المؤسسات الدولية التي تبحث عن الطالب أينما كان، ولا تزال عاجزة – أيضاً – عن أن تكون مؤثره في نهضةِ الوطن، وفي تَقَدُّمِ الاقتصادِ، وفي خدمةِ التنميةِ؛ وعلى الرغم من التطورات الإيجابية للتعليم السعودي فإنه لم يلامس حتى الآن سر التميز والتفوق، فلم تتغير أو تتبدل فلسفته، ولم تفعل ممارساته، ومازالت المركزية تحكم قبضتها على لوائح ونظم التعليم، مما أدى إلى عجز التعليم العالي عن أن يكون منافسا في عالم اليوم، وعاجزا عن التأثير في تقدم الاقتصاد ونهضة الوطن. فلم تسلك منظومات التعليم العالي المسار السليم نحو التنمية، فالجهود التي تُبذل مازالت تدور في المسائل الخارجية بعيداً عن النفاذ إلى الأعماق (العيسى،2011، ص14- 18).

إن تفعيل السياسةِ التعليميةِ في المملكةِ وإبراز انجازاتها، وتوضيح أهميتها في مواكبة الاتجاهات العالمية المعاصرة هو المنطلق الحقيقي لإيجاد التكامل بين الأساس

العقائدي الذي تنطلق منه السياسةُ التعليميةُ، وبين الواقع العمليِّ التعليميِّ والتربويِّ المعاصر، الذي يجعل من السياسةَ التعليميةَ الهادي والموجه للبرامج والمشروعات التعليمية في الوقت الحاضر والمستقبل. إذ لابد أن تُلبي السياسة التعليمية الحاجات الإنسانية وتتفاعل مع مقوماتها وعناصرها المادية والمعنوية. وإذا كنا نعاني من انخفاض مستوى النظام التعليمي مقارنة بدول العالم المتقدم، فإن الحاجة ماسةٌ إلى الاهتمام بتحسين نظامنا التعليمي من خلال تحديد معايير جديدة للتعليم العالي والاستفادة من تجارب الدول الأخرى وتطويعها لحل مشكلاتنا التعليمية للاسترشاد بها في ترقية التعليم بطريقةٍ علميةٍ وموضوعيةٍ شاملةٍ لكي نواجه التحدياتِ في عالم سريعِ التغيرِ علميّاً وتكنولوجياً ومعلوماتيّاً (صميدة، 2004، ص20).

وتأسيساً على ما سبق يمكن بَلْوَرَةُ مشكلةِ الدراسةِ الحالّيةِ في السؤالينِ الرئيسيينِ التاليينِ:

1. مامدى أهمية المعايير المقترحة لبناء سياسةٍ مستقبليةٍ للتعليم العالي في المملكةِ العربيةِ السعوديةِ من وجهة نظر أعضاءِ هيئةِ التدريسِ في الجامعاتِ السعوديةِ ؟
2. ما مدى توافر تلك المعايير في السياساتِ الراهنةِ للتعليمِ العالي في المملكةِ من وِجّهَةِ نظر أعضاءِ هيئةِ التدريسِ في الجامعاتِ السعوديةِ؟

أهداف الدراسة:

هدفت الدراسة إلى الإسهام في تطوير نظام التعليم العالي في المملكةِ العربيةِ السعوديةِ من خلال تحديدِ المعاييرِ المناسبةِ له لبناءِ سياسةٍ مستقبليةٍ في ضوءِ الاتجاهاتِ والممارساتِ العالميةِ المعاصرةِ. وقياس مدى توافر تلكَ المعايير في السياساتِ الراهنةِ للتعليمِ العالي في المملكةِ من وجهةِ نظر أعضاء هيئةِ التدريسِ في الجامعاتِ السعوديةِ.

أَهَميةُ الدراسةِ:

1. تنبع أهميةُ الدراسةِ من خلالِ كوْنِها تعالج موضوعاً بالغَ الأهمية وهو وضعُ معاييرَ مقترحةٍ لبناءِ سياسةٍ مستقبليةٍ جديدةٍ للتعليمِ العالي في المملكةِ العربيةِ السعوديةِ.
2. أنَّ هذه الدراسةَ تأتي استجابة لتوصياتِ العديد من المؤتمراتِ والندواتِ التي دعتْ إلى تطويرِ سياسةِ التعليمِ العالي وتجويدها في العالمِ العربيِّ بِعامَّةٍ، والمملكةِ بصفة خاصةٍ من أجل مواجهة تحدياتَ المستقبل، ومن هذه التوصيات نذكر ما أَكَدتْ عليه أوراقُ العملِ المقدمةِ في اللقاءِ الوطنِّي السادسِ للحوارِ الفكريِّ المنعقد في (2006م) تحت عنوانِ (التعليمُ: الواقعُ وُسبلُ التطويرِ) والتي دعت إلى ضرورةِ إعادةِ النظرِ في بعضِ جوانبِ سياسة التعليم والإضافةِ إليها خاصَّة في

البنود التي يَطْغى عليها الجُمُود، وإعادةَ صياغةِ أهدافها بما يتناسبُ مع تطوُّراتِ العصرِ.

3. تأتي هذه الدراسة لتكملَ ما أكدّتْ عليه نتائجُ الدراسات التي أجريت على مضمون أهداف سياسة التعليم العالي في المملكةِ العربيةِ السعوديةِ؛ أنَّ هذه الأهداف لم تعُدْ تتوافق مع المعاييرِ والتوجهات الدولية للسياساتِ التعليميةِ؛ إذ لابُدَّ أن تسعى نُظُم التَّعليم العالي في المملكةِ العربيةِ السعوديةِ إلى وضْع معايير مستقبلية جديدة للتعليم العالي.
4. أنَّ معظم الدراسات السابقة المتعلقة بالتعليم العالي في المملكة العربية السعودية لم تتناولْ موضوع بناء سياسةٍ مستقبليةٍ جديدةٍ للتعليمِ العالي ووضع معايير محددةٍ لها واقتصرت على تقديم تحليل وصْفيٍّ لواقع التعليم العالي ومشكلاته.

مصطلحات الدراسة:

المعيار (Norms)or(standard): يعرفه مجْمعُ اللُغة العربيَّة بأنه: " المقياس الخارجي للحكم على الأشياء أو لتقدير صحتها"(مجمع اللغة العربية، 1987، ص37).

فيما يعرفه عبيد بأنه: " قاعدة أو مستوى أو نموذج أو طرازٌ أو قيمةٌ معتمدة للحكم على شيء معين. والمعيار عبارةٌ عن دليل يبين المستوى الذي ينبغي بلوغه لكي تتحقق الجودة في منتج ما أو عمل ما. وتتضمن المعايير علاماتٍ مرجعيةً (Bench Marks) تحدد أداءات معينة ينبغي القيام بها عند مراحل معينة في تكوين المنتج كما تحدد المستويات التي تحققت في جودة منتج ما" (عبيد،2012، ص20).

بناء على ذلك تعرف الباحثة المعيار إجرائياً بأنه: " النموذُج أو المستوى أو الوصُف المقبولُ الذي يتماشى مع مُعظم الدراسات والأدبيات لقياس درجة كمال السياسات التعليمية التي ينبغي أن نسعى إلى تحقيقها وتوفيرها في السياسة المستقبلية للتعليم العالي في المملكةِ العربيةِ السعوديةِ ".

السياسة التعليمية (Education Policy): يُعرِّفُ السنبلُ السياسة التعليمية على وجّه العموم بأنها: "مجموعة من المبادئ والقواعد والمعايير التي تحدد مسيرة التربية، والاتجاهات الرئيسية التي تحدد وجهة حركتها في المجتمع، نحو الأهداف الكبرى والنماذج المثالية التي يراها المجتمع صالحة لأبنائه خلال حقبة زمنية محددة. وهي تمثل رؤية المجتمع، وقناعة مؤسساته المختلفة بنوعية الحياة التي يرجوها لأجياله في مستقبل أيامهم. كما تتضمن التزامات الدولة بشكل محدد تجاه العملية التربوية ككل" (السنبل وآخرون، 1998، ص509).

وعُرفت السياسة التعليمية في ضوء فلسفة المجتمع السعودي وتوجهاته العامة كما عرفها العقيل بأنها: "الخطوط العامة التي تقوم عليها عملية التربية والتعليم بالمملكة، لتعرف الفرد بربه ودينه، وتلبي حاجات المجتمع، وتأسس لسلوك الفرد على الشرع الإسلامي، وتحقق أهداف الأمة الإسلامية، وتشمل الاستراتيجات والمناهج التعليمية، والوسائل التربوية، والترتيبات الادارية، وكل ما يتصل بالعملية التعليمية" (العقيل، 2005، ص5).

بناء على ذلك تعرف الباحثةُ السياسة التعليمية إجرائياً بأنها: المبادئ والأطرُ الفكريَّةُ والتوجهاتُ الأساسيةُ التي تحكم سير التعليم العالي، وتنسق مجهوداته داخل مؤسساته، وتعمل على إرساءِ الخطط والقواعد التي تسيرُ بموجبها العمليةُ التعليميةُ، وتضعها الدولة لتخدَم أهدافها العامةَّ ومصلحتها الوطنية، وتعمل كآليةٍ للمحاسبةٍ وقياس الأداء في التَّعْليم.

حدود الدراسة:

1. الحدُّ الموضوعي: اقتصرت الدراسة على محاولة وضعِ معايير مقترحةٍ لبناء سياسةٍ جديدةٍ لمؤسسات التعليم العالي في المملكةِ العربيةِ السعوديةِ دُوْنَ التطرُّق لمؤشرات قياس تلك المعايير.
2. الحدُّ الزمانيِّ: تم توزيع أداة الدراسة وجمعها في الفصل الأول والثاني من العام 1435- 1436هـ.
3. الحدُّ المكانيُّ: طُبقَتْ هذه الدراسة في خمسِ جامعاتٍ حكوميةٍ (جامعة الملك سعود، الجامعة الإسلامية، جامعة طيبة، جامعة الطائف، جامعة الحدود الشمالية).
4. الحدود البشرية: اقتصر تطبيق أداة الدراسة على أعضاء هيئة التدريس في خمس جامعات حكومية (جامعة الملك سعود، الجامعة الإسلامية، جامعة طيبة، جامعة الطائف، جامعة الحدود الشمالية).

الإطار النظري:

تعريف السياسة التعليمية Education Policy:

تعددت تعريفاتُ السياسةِ التعليميةِ في الأَدَب التربويِّ نظراً لاختلافِ وظيفتها، إن الأسئلة حول السياسة التعليمية لا يمكن أن تكون واضحةً ومحددةً، ذلك لأنها دائماً متشابكةٌ مع مجموعة من الموضوعاتِ الأخرى، وبذلك نجد أن العقيل عرّفها بأنها: "مجموعة من المبادئ والأسس والمعايير التي تُحدد مسيرةَ التربية، والاتجاهاتِ الرئيسية التي تُحدِّد وِجهَةَ حركتها في المجتمع، نحو الأهداف الكبرى والنماذجِ المثاليَّة التي يراها المجتمع صالحة لأبنائه خلال حقبة زمنيةٍ محددة. وهي

تمثل رؤية المجتمع، وقناعة مؤسساته المختلفة بنوعية الحياة التي يرجو لأجياله في مستقبل أيامهم، والإسهام في صُنع حضارة أمتهم والحضارة الإنسانية، كما تتضمن على التزامات الدولة بشكلٍ مُحدَّد تجاه العمليةِ التربوية ككل" (العقيل،2005، ص4). وبذلك نلْحظُ من خلال هذا التعريف أن السياسة التعليمية تتصلُ اتصالاً مباشراً بفلسفة الدوْلةِ وسياساتها، أيْ أنها تُوضح رغبة المجتمع وَتَوُّجهاتهِ وأهدافه من التَّعليم في جُملتِه.

في حِين عَّرفَها كمالُ بأنها: " مجموعةُ من المبادئ والأُسس والمعايير التي تحْكُم نشاطَ التعليمِ وُتوجَّهُ حركته منْ خِلال التَّحكم في عملية اتخاذ القرارات، وفي ضوء ذلك يتُم وضع الإستراتجيات والخططِ والبرامجِ التعليميةِ " (كمال، 2001م، ص181).

ومن جانبِ التركيزِ على الأهدافِ فقدْ عُرّفتْ بأنها: "عملية تحديدِ الأهدافِ التربويةِ التي يُمكن من خلالها تحقيقُ غاياتٍ اجتماعيةٍ واقتصاديةٍ وثقافيةٍ معينةٍ مع وضع إطارٍ لتحقيق هذه الأهداف، وهي تعبيرٌ عن الجهود المُنَّظمة التي ينبغي أن تُبذل لتحقيق أهدافٍ معينةٍ قد تكون عاجلة أو آجلة، وهي بذلك تعبر عن الاختيارات الرئيسية التي يصنعها المجتمع من خلال أفراده والتي تعززها الدولة وتلتزم بها " (عيد، 2013، ص 38).

ولعل أشملَ وأوضحَ تعريفٍ للسياسة التعليمية ما ذكره المشيقح بقوله بِأّنها: " مجموعة من الأهداف والمبادئ الشاملة والمتكاملة التي ينبغي أنْ تكون محوراً لحركة الفعل في مجال التعليم – باعتبارها سياسة وزارة - على مدى فترة زمنية معينة تسمح بإمكانية تحقيق تلك الأهداف في حدود ما تحتويه منْ مبادئ، وفي ضوء ما حددته للتقويم والحكم، مع اتصافها بالمرونة لتتيح إمكانية التعديل- وليس النقض- في حالة الضرورة، هذا مع مراعاة العوامل المؤثرة في بناء وصياغة السياسة التعليمية، سواء كانت عوامل تاريخية أم ثقافيه أم فلسفية، أم مرتبطة بغايات سياسية معينة، أم بالطموحات الجماهيرية، أم بالإمكانات المتاحة، والأخذُ في الاعتبارِ القوىً السياسة الرسمية وغير الرسميةِ - سواء في الداخل أم في الخارج – والتي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر في السياسة التعليمية صياغةً وتنفيذاً وتقويماً"(المشيقح، 2003، ص26).

مما سبق يتضح أن سياسة التعليم تعني التفكير المنظم الذي يوجه الأنشطة والمشروعات في ميدان التربية والتعليم والتي يراها واضعو السياسة التعليمية كفيلةً بتحقيق الطموحات التي يتطلع المجتمعُ والأفرادُ إلى تحقيقها في ضوء الظروف

والإمكانيات المتاحة. ومن هذا التحديد لمفهوم السياسة التعليمية نجد أن سياسة التعليم تنطوي على مقوماتٍ رئيسة هي:

1- أهدافُ المجتمع وتوجُّهاتِه نحوَ التعليم التي يرْغب في تحقيقها.

2- المبادئُ والقواعد التي يستند عليها النظامُ التعليميُّ.

3- إجراءاتُ العمل وقواعِدهُ.

وهذه المقومات هي التي تشكل مضمون أي سياسة تعليميةٍ لأي مجتمع، مع تباين الأهداف والمبادئ والآليات اللازمة لتفعيل هذه السياسة فمثلاً السياسة التعليمية في مجتمع إسلاميٍّ كمجتمع المملكةِ العربيةِ السعوديةِ تكون غيرُ مطابقةٍ كُلياً في غاياتها وآليات تنفيذها عن السياسة التعليمية في دول أوربا أو في الولايات المتحدة. وقد تشترك السياسة التعليمية للمملكة مع مثيلاتها في بُلدانٍ أخرى حول هدف أو أكثر إلا أن آليات وسبل تنفيذ هذه السياسة سوف تتباين بالضرورة من مجتمع إلى آخر. أي أننا في مفهوم السياسة التعليمية يمكن أن نميز بين ما هو عامٌ؟ وما هو خاصٌ؟ وما هو عام يعني تلك الأهداف والأسس العامة التي تشترك فيها معظم السياسات التعليمية في كل مجتمع باعتبار أن الهدف المشترك لها هو تربية الإنسان وتنمية قدراتهِ المختلفةِ لتحقيقِ التنميةِ البشريةِ بوجه عام، أما ما هو خاصٌ فيعني تلك التوجهات والمبادئ المرتبطة بالتعليم نفسه وواقعه الثقافي وتراثه التاريخي وبتصورات المجتمع المستقبلية (الحامد وآخرون، 2007، ص ص 56- 57).

وتوجد السياسات التعليمية على شكلِ مستوياتٍ متدرجةً، ويعكس هذا التدرجَ أهميتها، ومداها، ونطاقها، فالسياسات الأساسية (Basic Policies)، تتصفُ بأنها طويلة المدى تؤثُر على التعليم ككل، وترتبط أساساً بما تمارسه الإدارة المركزية للتعليم من نشاطات. والسياسات العامة (General Policies) تتصف بأنها أقصر أجلاً وأكثر تحديداً، ويمكن تطبيقها على العديد من أجزاءِ العمليةِ التعليميةِ ومُكوُناتِها، وإن كانتْ لا تشملها جميعاً، والسياساتُ الوظيفيةُ أو سياساتُ الأقسام والقطاعات تتصف بِقُصَر الأجلِ، وهي أكثر تحديداً من المستوى السابق في السياسة (السياسات العامة)، حيثُ تحكم القراراتِ والسلوكياتِ الإدارية داخل إدارة، أو قطاع، أو قسم، أو منظومة صغرى من منظومات التعليم (بكر،2002، ص3).

ويجب التأكيد على أن هناك نوعين من السياسات التعليمية (الرومي، 2002، ص118):

أ- سياساتٌ ثابتةٌ غير قابلة للتغير وهي تلك المتعلقة بالمعتقد والإيمان بالله وبالقيم والاتجاهات لمواجهة التغيرات؛ ذلك لأن غياب العقيدة الصحيحة والفلسفة التربوية المبنية عليها يؤدي إلى تحول تلك المجتمعات إلى مجتمعات تابعة ثقافياً وحضارياً.

ب- سياساتٌ مرنةٌ تتغير بتغير الحاجاتِ والرَّغبات وِفَق العملية التطويرية التي يسعى إليها المجتمع، بمعنى آخر وجودُ سياساتٍ غيرِ ثابتة تتغير وفق التحولات المحلية والعالمية لتحقق غايات متخذي القرار وتلبي حاجات أفراد المجتمع.

بناء السياسة التعليمية:

إن بناء السياسة التعليمية يجب أن تترابط فيه وتتكامل جميع الاختصاصات، مما يعني أنّ وضع السياسة التعليمية ليس مقتصراً على التربويين فقط، وإنما يشمل جميع مؤسسات الدولة وأجهزتها المختلفة، مما يلزم الجهات المسؤولة تشكيل لجانٍ، أو توكيل مجموعة من المختصين بصياغة وثيقة السياسة التعليمية والتربوية وبنائها (الألمعي، 2009، ص55). فبناء السياسة التعليمية عملية علمية مجتمعية سياسية معقدة وعلى هذا الأساس يترتبُ على راسمي السياسةِ التعليمية أن يأخذوا بعين الاعتبار عدداً من المتغيرات السياسيةِ والاجتماعيةِ أهمها: أنظمة القيم الدينيةِ والاجتماعيةِ والأخلاقيةِ السائدة، الفلسفة أو الفلسفات الاجتماعية السائدة، التصوراتُ المستقبلية البعيدة المدى لتطورِ الحياةِ الاجتماعيةِ والاقتصاديةِ والتكنولوجيةِ، التحديات والمشكلات الاجتماعية المعاصرة التي تحيطُ بالمجتمعات الإنسانية بصورة عامة، أهم النظريات والمعطيات العلمية في مجال التربية وعلم النفس التي تتصلُ بمنهجيةِ بناءِ الإنسان وتفجير طاقاته. ويترتب على هذا التعدد الكبير في الجوانب، التي يجب أن تُؤخذ بعين الاعتبار، أثناء بناء السياسة التعليمية، تنوعاً كبيراً في فرق العمل التي ترسم السياسات التعليمية، وتنوعاً في اختصاصات المشاركين في بنائها من سياسيين، وعلماء في مجال علم النفس، ورجال الأعمال والمستثمرين، والمتعلمين أنفسهم وغيرهم من القادرين على المشاركة الحقة في بناء السياسة التعليمية (وطفة والرميضي، 2004، ص46). ويمكن بصفة عامة القول بوجود نوعين من المجموعات المؤثرة في تشكيل وبناء السياسة التعليمية (السلوم، 1995، ص19):

1- الجماعات الرسمية: ويمثلها أفراد أو جماعات لهم حقّ شرعي يحكم مواقعهم في التنظيم الرسمي للمجتمع.

2- الجماعات الغير رسمية: ويمثلها جماعات المصالح المختلفة، والقوى السياسية، والفكرية.

سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية:

الأسس العامة للتعليم في المملكة العربية السعودية:

يقوم التعليم في المملكة العربية السعودية على عددٍ من الأسسِ الشاملةِ لجميع متطلباتِ التربيةِ والتعليم، وردت في الباب الأول من وثيقة سياسة التعليم، ونذكر أبرزها كما يلي (وزارة المعارف، 1980، ص ص4- 6):

- الإيمانُ باللهِ ربّاً وبالإسلام ديناً وبمحمد صلى اللّه عليه وسلم نبيًّاً ورسولاً.
- التصوُّرَ الإسلامي الكاملِ للكونِ، والإنسانِ، والحياةِ. وأن الوجودَ كلَّهُ خاضعٌ لما سنَّه الله تعالى.
- الحياة الدنيا مرحلة إنتاج وعمل، يستثمر فيها المسلم طاقاته عن إيمان وهدى للحياة الأبدية الخالدة في الدار الآخرة، فاليوم عملٌ ولا حسابَ، وغداً حسابٌ ولا عملَ.
- المُثُل العليا التي جاء بها الإسلام لقيام حضارة إنسانية رشيدة بناءة تهتدي برسالة محمد صلى الله عليه وسلَّم؛ لتحقيق العزَّة في الدنيا، والسعادة في الدار الآخرة.
- الإيمان بالكرامة الإنسانية التي قررها القرآن الكريم وأناط بها القيامِ بأمانة الله في الأرض.
- طلب العلم فرض على كل فرد بحكم الإسلام، ونشره وتيسيره في المراحل المختلفة.
- العلومُ الدينيةُ أساسيةٌ في جميعِ سنواتِ التعليم الابتدائيِّ والمتوسط والثانويِّ بفروعِه، والثقافة الإسلاميةُ مادة أساسيةٌ في جميع سنوات التعليم العالي.
- توجيه العلوم والمعارف بمختلف أنواعها وموادها منهجاً وتأليفاً وتدريساً وجهة إسلامية في معالجةِ قضاياها والحكم على نظرياتها وطرق استثمارها.
- الاستفادة من جميع أنواع المعارف الإنسانية النافعة على ضوءِ الإسلام، للنهوضِ بالأمةِ ورفعِ مستوى حياتها.
- الثقة الكاملة بمقومات الأمة الإسلامية وأنها خيرُ أمَّة أُخرجت للناس، والإيمان بوحدتها على اختلاف أجناسها وألوانها وتباين ديارها ﴿إِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاعْبُدُونِ﴾ {سورة الأنبياء:92}.
- الارتباطُ الوثيقُ بتاريخ أُمتنا وحضارة ديننا الإسلامي، والإفادة من سير أسلافنا.
- التضامن الإسلامي في سبيل جمع كلمة المسلمين وتعاونهم ودرء الأخطار عنهم.

- النصحُ المتبادلُ بين الراعي والرعية بما يكفل الحقوقَ والواجبات، وينمي الولاء والإخلاص.
- شخصية المملكة العربية السعودية متميزةٌ بما خصها اللّه به من حراسة مقدسات الإسلام وحفاظها على مهبط الوحي واتخاذها الإسلام عقيدة وعبادة وشريعة، ودستور حياة، واستشعار مسؤولياتها العظيمة في قيادة البشرية بالإسلام وهدايتها إلى الخير.
- الدعوة إلى الإسلام في مشارق الأرض ومغاربها بالحكمة والموعظة الحسنة من واجبات الدولة والأفراد، وذلك هداية للعالمين، وإخراجاً لهم من الظلمات إلى النور.
- الجهادُ في سبيل اللّه فريضةٌ محكمةٌ، وسنةٌ متبعةٌ، وضرورةٌ قائمةٌ، وهو ماضٍ إلى يوم القيامة.
- القوة في أسمى صورها وأشمل معانيها: قوة العقيدة، وقوَّة الخلق، وقوة الجسم.

الأهدافُ الإسلاميةُ العامة التي تحققُ غايةَ التعليمِ:

اشتملت الأهداف التي تحقق غاية التعليم في المملكة العربية السعودية على (33) مادة والواردة في الباب الثاني من السياسة التعليمية ونذكر أهمها كما يلي:

- تنمية روح الولاءِ لشريعة الإسلامِ، وذلك بالبراءة من كل نظامٍ أو مبدأ يخالف هذه الشريعة، واستقامة الأعمال والتصرفات وفق أحكامها العامة الشاملة.
- تربية المواطن المؤمن ليكون لبنة صالحة في بناء أُمَّته، ويشعُر بمسؤولياتهِ لخدمةِ بلاده والدفاعِ عنها.
- دراسة ما في هذا الكون الفسيح عن عظيم الخلق، وعجيب الصنع، واكتشاف ما ينطوي عليه في أسرار قدرة الخالق للاستفادة منها وتسخيرها لرفع كيان الإسلام وإعزاز أمته.
- الاهتمام بالإنجازات العالمية في ميادين العلوم والآداب والفنون المباحة.
- اكتساب القدرة على التعبير الصحيح في التخاطب والتحدث والكتابة بلغة سليمة وتفكير منظَّم.
- تنمية القدرة اللغوية بشتى الوسائل التي تغذي اللغة العربية، وتساعد على تذوقها وإدراكِ نواحي الجمال فيها أُسلوبا وفكرةً.
- تدريسُ التاريخ دراسةً منهجيةً مع استخلاص العبرة منه، وبيان وجهة نظر الإسلام فيما يتعارض معه.

- تزويد الطلاب بلغة أخرى من اللغات الحية على الأقل، بجانب لغتهم الأصلية، للتزود من العلوم، والمعارف، والفنون، والابتكارات النافعة.
- العناية بالمتخلفين دراسياً، والعمل على إزالة ما يمكن إزالته من أسباب هذا التخلف، ووضع برامج خاصة دائمة ومؤقتة وفق حاجاتهم.
- إيقاظ روح الجهاد الإسلاميِّ لمقاومةِ أعدائنا، واسترداد حقوقِنا، واستعادةِ أمجادِنا، والقيام بواجبِ رسالة الإسلام.

أهداف التعليم العالي:

أما أبرز أهداف التعليم العالي فقد وردت في الفصل الخامس من الباب الثالث ومن أهمها ما يلي:

- تنميةُ عقيدةِ الولاء للّه ومتابعة السير في تزويد الطالب بالثقافة الإسلامية التي تشعره بمسؤولياتهِ أمامَ اللّه عن أمة الإسلام لتكونَ إمكانياته العلمية والعملية نافعةً مثمرة.
- القيام بدور إيجابيٍّ في ميدانِ البحث العلميِّ الذي يسهم في مجال التقدم العالمي، في الآداب، والعلوم، والمخترعات.
- النهوض بحركة التأليف والإنتاج العلمي بما يُطوع العلوم لخدمة الفكرة الإسلامية، ويُمكّنُ البلاد من دورها القيادي لبناء الحضارة الإنسانية على مبادئها الأصيلة التي تقود البشرية إلى البر والرشاد، وتجنبها الانحرافات المادية والإلحادية.
- ترجمةُ العلوم وفنونُ المعرفة النافعة إلى لُغةِ القرآن، وتنمية ثروة اللغة العربية من "المصطلحات"، بما يسد حاجة التعريب، ويجعل المعرفة في متناول أكبرِ عدد من المواطنين.
- القيام بالخدمات التدريبيةِ والدراساتِ "التجديديةِ" التي تنقل إلى الخريجين الذين هم في مجال العمل ما ينبغي أن يطلعوا عليه من جديد بعد تخرجهم.

التعريف بالمعايير standards

يعرَّفُ المعيار في اللغة طبقا للمعجم الوسيط بأنه: كل ما تُقدر به الأشياء من كيل أو وزن وماتُخذ أساسا للمقارنة، والمعيار في الفلسفة: نموذج متحقق أو متصور لما ينبغي أن يكون عليه الشيء (مجمع اللغة العربية، 2004، ص876). ويشير (مجمع اللغة العربية، 2004، ص37) إلى أن المعيار هو " المقياس الخارجي للحكم على الأشياء أو لتقدير صحتها ".

ويعرف كلاً من بوستليثويت و تيوجينمان (Postlethwaite & Tuijnman,1992,p2) المعيار بأنه: " مقياس لمقدار الكمال، ودرجة التميز المطلوبة في شيء بعينه، أو مقياس لمستوى الجودة المطلوبة في شيء معين".

أما المعايير في التربية، أو المستويات المعيارية كما يسميها البعض، فتعرف بأنها عباراتٌ عامةٌ تصف مايجب أن يصل إليه المتعلم من معارف ومهاراتٍ وقيمٍ نتيجة دراسته لمحتوى معينٍ (وزارة التربية والتعليم بمصر، 2003م)، بينما تعرفه الهيئة القومية لضمان جودةِ التعليمِ والاعتماد بأنها: "عبارات تشير إلى الحدِّ الأدنى من الكفايات المطلوبة تحقيقا لهدف معَّينٍ ويعتبر الحد الأدنى هو أقلُ الكفاياتِ الواجبِ توفُّرُها في مخرجات التعليمِ والتعلمِ"(الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد، 2009م).

ومن خلال ارتباطه بالأهداف التعليمية يعَرَّفُ المعيار بأنه: "مقياس يستخدم للوقوف على النتائج الفعلية ومن ثَمَّ فإنه يشتق من الأهداف باعتبار أنها تمثل المستوى الذي يجب أن يكون عليه أداء النشاط للوصول إلى هذه الأهداف"، وعُرف أيضاً بأنه: " نَصٌ يصف المستوى النوعيِّ الذي يجب أن يكون ماثلاً بجلاء في كافةِ الجوانبِ الرئيسية المكونةِ لأيِّ برنامجٍ تعليميٍّ وهذه الجوانب تشمل الفلسفةَ التي يُبنى عليها البرنامج والهيئةَ أو الصيغةَ التعليمية والطلابَ والإدارة والكفايات المهنية" (صميدة، 2004، ص25).

وعليه يمكن تعريف المعيار إجرائياً لأغراض الدراسة بأنه " النموذُج أو المستوى أو الوصفُ المقبولُ الذي يتماشى مع معظم الدراسات والأدبيات لقياس درجة كمال السياسات التعليمية التي ينبغي أن نسعى إلى تحقيقها وتوفيرها في السياسة المستقبلية للتعليم العالي في المملكة العربية السعودية ".

أهمية وضع معايير للتعليم العالي:

توجز (صميدة، 2004، ص ص 61- 62) أهمية وضع معايير للتعليم العالي في التالي:

1- تضع المعايير خطوطاً توجيهية مرشدة، فلسفية في إطارها العام تبين للفاحصِ إمكانياتِ التجويدِ ونسبتِه.

2- تشيرُ المعايُير في جانبها التطبيقي أو الإجرائي، إلى كيفيةِ استخدامها كدليل عمل للتربويين وصانعْي السياسةِ التعليميةِ.

3- تؤكد المعايير على أن مستوى التعليم (تنظيماً ومنهجاً) في مراحله بمسمياتها أو إصلاحاتها هو مفتاح تحقيق الجودة الشاملة وغرس القيم واكتساب المهارات والقدرة على التكيف مع متطلبات القرن الحالي.

4- تعمل المعايير على تعليم الأفراد كيفية التفاعل والمشاركة في بناء الثقافة العالمية، وفي المحافظة على القيم والثقافة القومية وغرس أسس الانتماء القومي والمحافظة عليه.

5- تهتم المعايير التربوية في إطارها العام بالإصلاح والتجديد التربوي وربطه بواقع العمل التربوي وممارساته وفقاً لاحتياجات ومتطلبات النظم التعليمية في القرن الحالي.

6- تعمل المعايير على تطبيق وبيان سبل قيام الإدارة الذاتية ووضع برامج المساءلة والمحاسبة.

الدراسات السابقة:

دراسة قمبر في (2001) بعنوان "أهداف التربية العربية دراسة نقدية تحليلية مقارنة ": والتي هدفت إلى تناول الأهداف التربوية في الأقطار العربية في جميع المراحل الدراسية بالتحليل والنقد وتقديم خلاصة مركزة عن سياقات التطور لأهداف التربية العربية والإحاطة بحدودها الوظيفية. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي الوثائقي التحليلي القائم على تحليل وثائق أهداف التربية في الأقطار العربية. وتوصلت الدراسة إلى أنه على الرغم من التحسينات والإضافات التي أجريت على السياسات التربوية في البلدان العربية إلا أنها ظلت تحسينات روتينية وإضافات شكلية. أن الأهداف والسياسات التربوية ظلت معطلة عن دورها الرئيس، حيث لا يوجد نتيجة إيجابية للتعليم لأن الأهداف التربوية في معظم الحالات معطلة وجامدة ولا تواكب التقدم العلمي والتقني الحاصل في هذا العصر، ويرى قمبر أن الأهداف التربوية في العالم العربي تعاني من غياب فلسفة قومية خاصة بها ومن هَيْمنةٍ سياسات احتكارية ومن نقص الفعاليات التربوية، أن هناك العديد من العيوب المنهجية خاصة بمستويات الأهداف ومضامينها، وأساليب صياغتها، ونظام تَرَاتُبِهَا، ووظيفتها في التربية. وأوصت الدراسة بما يلي: تشكيل لجنة من التربويين وأساتذة الجامعات وممثلي الهيئات والقطاعات المعنية بالتربية في المجتمع لبناء منظومات هَدفيَّةٍ أو لمراجعةِ الأهدافِ الحاليةِ وتنقيحها.

دراسة المنقاش (2006) بعنوان "دراسة تحليلية لسياسة التعليم في المملكة العربية السعودية ومقترحات لتطويرها ": هدفت الدراسة إلى تحليلِ سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية كما وردت في وثيقة التعليم الصادرة عن اللجنةِ العليا لسياسةِ التعليم، لمعرفة مدى توافق سياسة التعليم مع أهم المعايير الدولية والتوجهات

العامة للسياسات التعليمية، ومعرفة مدى دقة صياغتها وتنفيذها على أرض الواقع. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي. وتوصلت إلى نتيجة مفادها أن وثيقة سياسة التعليم لم يُجر عليها أي تعديل أو تطوير لتلبي التغيرات والتحديات التي طرأت على المجتمع السعودي منذ أكثر من أربعة وثلاثين عاماً، لم تتوافق سياسة التعليم السعودية تماماً مع المعايير الدولية والتوجهات العامة للسياسات التعليمية، وحيث لم يتم تطبيق بعض بنود وثيقة سياسة التعليم، وبعضها كانت درجة تطبيقه أقل من المطلوب، والبعض الآخر تم تطبيقه. وأوصت الدراسة بضرورة إعادة صياغة بعض البنود التي تتطلب توضيحاً لبعض جوانبها، ولابد من أن تعاد صياغة هذه البنود من قبل لجان متخصصة ووفق أسس علمية حتى تتخلص من عيوب الصياغة ويسهل استيعابها وتنفيذها، وإعادة تنسيق الوثيقة على مستوى البنود والأبواب بحيث يتم ذكر مصادرها دون إغفال أي منها، وإعادة ترتيب الوثيقة وتصنيفها وحذف المكرر من الأهداف.

دراسة العصيمي (2007) بعنوان " أسس ومتطلبات إدارة الجودة الشاملة في سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية ":هدفت الدراسة إلى تحديد أُسُسِ إدارة الجودة الشاملة ومتطلباتها، وإبراز الأساس الإتقاني الذي ترتكز عليه سياسة التعليم السعودية، وتحديد مدى دعم وتعزيز بنود وثيقة سياسة التعليم في المملكة لأسسِ إدارة الجودة الشاملة ومتطلبات تطبيقها. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي، ومنهج تحليل المحتوى لبنود وثيقة سياسة التعليم السعودية، واستخدمت الدراسة الاستبانة كأداة للبحث. وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج من أهمها: تحتاج بنود وثيقة سياسة التعليم إلى وضع تنبؤات ورؤى تربوية مستقبلية سواءً عن الظروف أم السلوكيات، وإلى تحديد معايير لقياس أداء العاملين في التعليم، ووضع معايير لقياس الجودة أثناء العمليات، ووضع آليات لجمع المعلومات عن التعليم وتحليلها باستمرارٍ بغرضِ تجنب الأخطاءِ قبل حدوثها، كما انتهت إلى أنه يوجد أساس إتقاني تقوم عليه سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية. وأوصت الدراسة بضرورة إعادة صياغة بعض بنود وثيقة سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية لتلافي القصور في إبراز بعض متطلبات تطبيق إدارة الجودة الشاملة وتحديدها في الميدان التربوي.

دراسة الألمعي (2009) بعنوان " سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية بين الأصالة والمعاصرة ": هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى تفعيل سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية لمواكبة الاتجاهات المعاصرة وذلك من خلال تحديد مفهوم السياسة التعليمية وأهدافها ومراحل صياغتها، والكشف عن أثر سياسة التعليم في تطور التعليم في المملكة، والتعرف على أبرز النماذج والاتجاهات العالمية المعاصرة في السياسات التعليمية، واقتراح المرتكزات والوسائل المناسبة والآليات لتفعيل سياسة

التعليم وفق رؤية تسهم في تطوير التعليم. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي للدراسة النظرية والمنهج المسحي للدراسة الميدانية واستخدمت الدراسة الاستبانة كأداة للبحث طُبقت على عينة تكونت من 120 خبيراً من خبراء التربية والتعليم في المملكة العربية السعودية. وتوصلت الدراسة إلى أن السياسات التعليمية هي الأساس الذي يحدد حركة التربية المستقبلية للمجتمع، أن السياسة التعليمية في المملكة العربية السعودية تنبثق من الدين الاسلامي، وتعد من أبرز إنجازات التعليم، كما انتهت إلى تفرد سياسة التعليم في المملكة عن السياسات التعليمية العالمية بعدد من المميزات، مع اشتمالها على أغلب الاتجاهات المعاصرة، وإلى أن سياسة التعليم في المملكة بحاجة إلى تفعيل في الميدان التربوي، وإلى الاهتمام بالمحافظة على الخصوصية التي ينفرد فيها التعليم في المملكة العربية السعودية عن غيره من الأنظمة التعليمية المعاصرة. وقد أوصت الدراسة بضرورة أن تكون سياسة التعليم في المملكة الموجه الرئيس للرؤية المستقبلية لتطوير التعليم، وإلى المبادرة إلى وضع خطة استراتيجية وطنية لتفعيل جميع مواد السياسة التعليمية وتطبيقها في الميدان التربوي.

دراسة حمرون في (2009) بعنوان " التغيير في سياسة مؤسسات التعليم العالي ونظمه في المملكة العربية السعودية (رؤية مستقبلية) ": هدفت الدراسة إلى التعرف على أبرز التحولات التي حدثت في نهاية القرن العشرين والتي جعلت من التغيير مطلباً ملحاً للمنظمات، وإلى التعرف على التحديات المستقبلية للتعليم العالي في المملكة العربية السعودية، وإلى التعرف على أبرز التغييرات المطلوبة لتطوير سياسة ونظم التعليم العالي في المملكة العربية السعودية في المستقبل. استخدم الباحث المنهج الوصفي الوثائقي، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: أن التغيير أصبح مطلباً وهدفاً لمنظمات التعليم حتى تحقق أهدافها وخططها وتتنافس عالمياً مع المؤسسات التعليمية، أن التحولات التي حدثت في نهاية القرن العشرين زادت من حتمية التغيير، وأن هناك تغييرات عدة مطلوبة من أهمها تحقيق المرونة القصوى في التكتلات التعليمية، وأماكن الدراسة وأزمنتها، ومرونة المناهج التعليمية، وتركيز أنظمة الجامعات وسياساتها في تحقيق الحرية الأكاديمية والمشاركة المجتمعية ومشاركة العاملين في صنع القرار، والتركيز على تغيير القيم والقناعات والاتجاهات في تطوير سياسات التعليم الجامعيً. وقد أوصت الدراسة بعدة توصيات منها: العمل على نشر ثقافة التغيير بمفهومها الصحيح في الوسط الجامعي، وأن تتم مراجعة أنظمة وسياسات التعليم العالي بمشاركة مجتمعية، وأن يقوم التخطيط للتغيير في مؤسسات التعليم العالي على التخطيط الاستراتيجي، وأن تسعى مؤسسات التعليم العالي لتحقيق الجودة والاعتماد الاكاديمي والمنافسة العالمية.

دراسة الشهوان في (2012) بعنوان " نقاط القوة والضعف في وثيقة سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية من وجهة نظر المشرفين التربويين": هدفت الدراسة الى التعرف على نقاط القوة والضعف في وثيقة سياسة التعليم في المملكة العربية

السعودية من وجهة نظر المشرفين التربويين، من خلال التعرف على نقاط القوة والضعف في كلٍ من المحاور السبعة التالية: الأسس العامة التي يقوم عليها التعليم، غاية التعليم وأهدافه، أهداف ومراحل التعليم، أهداف ومراحل التعليم العالي، التخطيط لمراحل التعليم العالي، وسائل التعليم، الأحكام الخاصة للتعليم. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي (المسحي)، واستخدمت الدراسة الاستبانة كأداة للبحث تكونت من سبعة محاور. تكون مجتمع الدراسة من جميع المشرفين التربويين المتدربين بمركز الدورات التدريبية في جامعة الملك سعود والبالغ عددهم 83 متدرباً. وكان من أهم نتائج الدراسة بأن الأسسَ العامةَ التي يقوم عليها التعليم في المملكة العربية السعودية تعاني من الضعف الواضح في بعضِ النقاطِ الأساسية مثل وضوحِ مفرداتها ومرونتها، ومرونة الوثيقةِ لاستيعابِ المستجدات في الساحة التعليمية، وضعف التركيز على التنميةِ البشرية المختلفة. أن سياسةَ التعليمِ بحاجةٍ إلى التطوير والتعديل في كثيرٍ من محاورها كوثيقةٍ تعليمية، وأنه لابد للمملكة أن يكون لها وثيقة تعليمية شاملة ومعاصرة ولابد أن تطرح رؤيةً مستقبلية للتعليم، أما بالنسبة للتعليم العالي تشير النتائج إلى أن هناك تقصيراً كبيراً في الارتقاء بالتعليم العالي في وثيقة التعليم، وأن سياسةَ التعليمِ تميل إلى الضعف من وجهة نظر المشرفين التربويين وهي بحاجة للتغييرِ والتعديلِ في كثير من محاورها ولابد أن تطرح رؤيةً مستقبليةً للتعليم.

دراسة الجغيمان وأبو ناصر في (2012) بعنوان " واقع السياسات التربوية المرتبطة ببرامج تربية الموهوبين في المملكة العربية السعودية ": هدفت الدراسة إلى التعرف على واقعِ السياساتِ التربويةِ في المملكةِ العربيةِ السعوديةِ كما يراها العاملونَ في مجال تربيةِ الموهوبين، والكشف عن أهم التطوراتِ والتغيراتِ في السياساتِ التربويةِ في مجال تربيةِ الموهوبين في المملكةِ العربيةِ السعوديةِ خَلالَ تطوُّرِ النظامِ التربويِّ وتقدُّمِه، بالإضافة إلى ما تَمَّ من إجراءات تنفيذية وعملية وما تحقق على أرض الواقع، ومحاولة تحديد أوجه النقص والقصور في السياسات التربوية في مجال تربية الموهوبين بالمملكة العربية السعودية. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي المعتمد على جمع المعلومات والبيانات وتصنيفها وتنظيمها والتعبير عنها كمياً وكيفياً. تكون مجتمع الدراسة من جميع العاملين في مجال تربية الموهوبين بوزارة التربية والتعليم في المملكة العربية السعودية وعددهم (1012) فرداً خلال العام الدراسي 1432-1431هـ، واشتملت عينة الدراسة على (256) من العاملين في مجال تربية الموهوبين. واستخدمت الدراسة الاستبانة كأداة. وتوصلت الدراسة إلى أن وثيقة سياسة التعليم لم يتم تعديلها منذ أن وُضعت قبل أكثر من واحد وأربعين سنة، وأن مضمونَ وثيقةِ سياسة التعليم في المملكة لم يتوافقْ تماماً مع المعايير الدولية والتوجهات العامة للسياسات التعليمية، فهناك ما يلزم إضافته والتأكيد عليه؛ ومن جانب آخر لم تطبق

بعضُ البنود، وبعضُها كانت درجةُ تطبيقها أقلَّ من المطلوب، والبعض الآخرَ تمَّ تطبيقُه بشكل كامل، ومن الضروريِّ مراجعةُ بنودِ السياسةِ والمعايير التربوية التي بنيت عليها وبصورة دورية، وأن بُنودَ وثيقةِ سياسةِ التعليمِ تحتاج إلى وضع تنبؤاتٍ ورؤى تربويةَ مستقبليةَ سواء عن الظروفِ أم السلوكيات، وإلى تحديدِ معاييرَ لقياسِ أداءِ العاملين في التعليمِ. وأوصت الدراسة بضرورةِ نقلِ السياساتِ التربويةِ العامةِ المتضمنةِ في وثيقة السياسات التربوية في المملكة إلى مستوى تطبيقيٍّ مكتوبٍ قابل للتوظيف في الميدان التربوي، كما وضحت الدراسة ضعفَ المشاركةِ المجتمعيةِ في تنمية السياسات التربوية وتطويرها، لذا توصي الدراسة بتعزيز المشاركة المجتمعية في بناء السياسة التعليمية.

التعليق على الدراسات السابقة:

من خلال الاستعراض السابق للدراسات نجد أنها تنوعت ما بين دراسات تناولت السياسات التعليمية في العالم العربي والمملكة العربية السعودية بالنقد والتحليل، فيما تناولت دراسات اخرى من خلال استخدام المنهج التحليلي والمنهج الوصفي أهم أسس وواقع السياسات التعليمية في العالم العربي والمملكة العربية السعودية، فيما تناولت دراسات أخرى أهم المعاييرِ والتوجهاتِ المستقبليةِ للتعليمِ العالي، ويتبين من خلال العرض السابق ما يلي:

1. اتفاق الدراسات على الحاجةِ إلى إعادةِ صياغةِ السياساتِ التعليميةِ في العالمِ العربيِّ بعامةٍ، والمملكة بخاصة، حتى يسهل فهمُها وتطبيقها.
2. ضرورة مراجعة بنودِ السياساتِ التعليمية بصورةٍ دوريةٍ لتتوافقَ مع أهم التغيرات والتحديات العالمية.
3. على السياسات التعليمية أن تأخذَ زمامَ المبادرةَ عند ظهورِ أيِّ حاجة للتعديل أو التغيير في النظم التعليميةِ لمواجهةِ المشكلاتِ التعليميةِ ومطالب المجتمع وحاجاته.
4. على الرغمِ من أن هناك دعواتٍ تجزم أن هناك تغييراتٍ وتحسيناتٍ طرأت على السياسات التعليمية في الدول العربية منذ إنشائها إلا أنها كما يبدو قد ظلت تحسينات شكلية ولم تَمَسَّ المضمونَ.
5. أهمية الأخذ في الاعتبار عند تطويرِ السياساتِ التعليميةِ أَهَمَّ المعاييرِ والتوجهات الدولية في بناء السياساتِ التعليميةِ لتكون سياساتُنا قادرةً على مواجهةِ التحدياتِ المستقبلية، والتي من أهمها: ظهور ظاهرةِ العولمةِ وطابعها الدوليَّ، أهمية المحافظة على الهُوِّيةِ الثقافية والحضارية للأمم، أهمية الأخذ بمبادئِ الجودة التعليميةِ، التحول لتدويل التعليمِ، تحقيق العدالة الاجتماعية في الحصول على التعليم، التأكيد على مبدأ الحرية الأكاديمية لمؤسسات التعليم،

الأخذ بمبادئ السلام، الأخذ بمبادئ الحفاظ على البيئة، مواجهة الانفجار المعرفي والتزايد في إنتاج المعرفة، الأخذ بتحديات الثورة التكنولوجية.

6. لابد أن تصبحَ المعاييرُ الدوليةُ مَحَطَّ اهتمام راسمي السياساتِ التعليميةِ مع التأكيد على ثبات الإطار والأُسُسِ العامة لسياساتِ التعليم في العالَم العرَبي والمملكةِ العربيةِ السعوديةِ.

7. من خلال استقراءِ ما تضمنته تلك الدراسات من معايير، تبين أن هناك شبه توافقٍ على أهمية عدد منها في بناء السياسات المستقبلية للتعليم العالي وأبرزها: تكافؤ الفرص التعليمية في الحصول على التعليم، تحقيق مبدأ المشاركة المجتمعية، الأخذُ بمتطلباتِ الثورةِ التكنولوجيةِ، تنويع مصادر التمويل في التعليم العالي واستقراره، تبني الاتجاهات الحديثة في تحسين وضمان الجودة، الأخذ بتحديات العولمة التربوية، الربط بين برامج التعليم العالي والتنمية الاجتماعية والاقتصادية. منهجية الدراسة وإجراءاتها:

منهج الدراسة: استخدمت الدراسة الحالية المنهج الوصفيَّ المسحيَّ وذلك بهدف وصفِ الظاهرةِ المدروسةِ (معايير مُقترحة لبناء سياسة مستقبلية للتعليم العالي في المملكة) من حيثُ تحديدِ أهميتها ودرجة توفرها، من خلال استجواب عينة من مجتمع الدراسة (أعضاء هيئة التدريس بالجامعات السعودية) بصورة غير مباشرة عن طريق الاستبانة لاستخلاص الاستنتاجات اللازمة للإجابة على اسئلة الدراسة وتحقيق أهدافها.

مجتمع الدراسة: يتألف مجتمع الدراسة من جميع أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الحكومية، والمقدر عددهم (54,673) حسب إحصائية وزارة التعليم العالي للعام 1433- 1434هـ، والموزعين على 25 جامعة حكومية، اختارت الباحثة أعضاء هيئة التدريس بسبب أنهم أكثرُ صلةً وخبرة بواقع التعليم العالي، وما يواجهه من مشكلات ومعوقات.

عينة الدراسة: انسجاماً مع الرؤية التي تقدمها الدراسة الحالية لجأت الباحثة الى أسلوب العينة العنقودية حيث انتهت باختيار خمسة جامعات حكومية جامعتين عريقتين (الجامعة الإسلامية، جامعة الملك سعود)، وثلاث جامعاتٍ ناشئةٍ (جامعة طيبة، جامعة الطائف، جامعة الحدود الشمالية) نظراً لتشابه طبيعة عمل أفراد مجتمع الدراسة، وكثرة عددهم، ووُزعت أداة الدراسة على نسبة من 1٪- 50٪ حسب أعداد أعضاء هيئة التدريس في تلك الجامعات ومدى تعاونهم مع الباحثة.

أداة الدراسة:

صممت الباحثة أداة الدراسة، واشتملت على (10) معايير رئيسة يندرج تحتها عدة معايير فرعية، المعيار الأول: تكافؤ الفرص التعليمية، واشتمل على (7) معايير فرعية، المعيار الثاني: المشاركة المجتمعية في صنع السياسة التعليمية، واشتمل على (5) معايير فرعية، المعيار الثالث: التعليم للجميع مدى الحياة، واشتمل على(6) معايير فرعية، المعيار الرابع: تبني الاتجاهات الحديثة في تحسين الجودة وضمانها، واشتمل على(9) معايير فرعية، المعيار الخامس: التفاعل مع تحديات العولمة والتحول لتدويل التعليم، واشتمل على (14) معيار فرعي، المعيار السادس: الربط بين برامج التعليم العالي، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، واشتمل على (9) معايير فرعية، المعيار السابع: تعزيز دور مؤسسات التعليم العالي في البحث العلمي، واشتمل على (9) معايير فرعية، المعيار الثامن: الأخذ بمتطلبات الثورة التكنولوجية، واشتمل على(4) معايير فرعية، المعيار التاسع: زيادة مقدرة مؤسسات التعليم العالي على استيعاب الطلب المتزايد على التعليم العالي، واشتمل على (8) معايير فرعية، المعيار العاشر: تنويع مصادر تمويل التعليم العالي وترشيد الإنفاق عليه، واشتمل على (12) معياراً فرعياً.

ولقد اعتمدت الباحثة في إعداد فقرات الاستبانة على المراجعة العامة لما كُتب في الدراسات العربية والأجنبية عن المعايير المناسبة لبناء سياسة مستقبلية للتعليم العالي، ولقد أسست الباحثة لهذه المعايير في الإطار النظري، وعليه تم الاستضاءة بها في بناء فقرات الاستبانة.

صدق وثبات الاستبانة:

صدق الاستبانة:

الصدق الظاهري (Face validity):بعد بناء الاستبانة تم عرضها في صورتها الأولية على مشرف البحث وعلى مجموعة من أساتذة كليات التربية في تخصص التربية بجامعات(المملكة العربية السعودية وبعض من الدول العربية)، ولقد استجاب من أصل (250) عضواً وعضوةً من الذين أرُسلت لهم الاستبانة (10) أساتذة حكموا الاستبانة في صورتها الأولية وفي ضوء التوجيهات التي أبداها السادة المحكمون قامت الباحثة بإجراء التعديلات التي اتفق عليها أكثرُ من (80٪) من المحكمين سواء بتعديل الصياغة أم حذف، وإضافة بعض العبارات، حتى تم الحصول على الصورة النهائية للاستبانة.

صدق الاتساق الداخلي (Internal Consistency): تم التأكد من صدق البناء للاستبانة حيث تم حساب معامل ارتباط بيرسون لكل محور والدرجة الكلية للاستبانة، وجاءت النتائج كما يوضحها الجدول (1) التالي:

جدول(1): نتائج صدق الاتساق الداخلي لمحاور الإستبانة (ن= 28)

المعايير	معامل الارتباط	الدلالة الإحصائية
المعيار الأول: تكافؤ الفرص التعليمية	0.685	0.01
المعيار الثاني: المشاركة المجتمعية في صنع السياسة التعليمية	0.726	0.01
المعيار الثالث: التعليم للجميع مدى الحياة	0.585	0.01
المعيار الرابع: تبني الاتجاهات الحديثة في تحسين الجودة وضمانها	0.645	0.01
المعيار الخامس: التفاعل مع تحديات العولمة والتحول لتدويل التعليم	0.574	0.01
المعيار السادس: الربط بين برامج التعليم العالي، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية	0.621	0.01
المعيار السابع: تعزيز دور مؤسسات التعليم العالي في البحث العلمي	0.596	0.01
المعيار الثامن: الأخذ بمتطلبات الثورة التكنولوجية	0.473	0.05
المعيار التاسع: زيادة مقدرة مؤسسات التعليم العالي على استيعاب الطلب المتزايد على التعليم العالي.	0.592	0.01
المعيار العاشر: تنويع مصادر تمويل التعليم العالي وترشيد الإنفاق عليه	0.776	0.01

يتبين من جدول (1) أن معاملات ارتباط " بيرسون" بين درجة كل محور والدرجة الكلية للاستبانة وتراوحت ما بين (0.520– 0.784)، وكانت جميعها دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.01)، (0.05)، وهذا دلالة على ارتباط كل محور

من محاور الاستبانة بالدرجة الكلية للاستبانة، ويؤكد على اتساق جميع محاور الاستبانة وتمتعها بدرجة عالية من صدق الاتساق الداخلي للاستبانة.

ثبات الإستبانة: استخدمت الباحثة معادلة ألفا كرونباخ (Cronbach Alpha). ويوضح الجدول التالي معاملات الثبات الناتجة للمحاور وللدرجة الكلية للاستبانة، وذلك على بيانات العينة الاستطلاعية، وجاءت النتائج كما يوضحها الجدول (2) التالي:

جدول(2): معاملات الثبات للمحاور وللدرجة الكلية للاستبانة

بطريقة ألفا كرونباخ (ن= 28)

المعايير	عدد الفقرات	معامل الثبات
المعيار الأول: تكافؤ الفرص التعليمية	5	0.769
المعيار الثاني: المشاركة المجتمعية في صنع السياسة التعليمية	5	0.658
المعيار الثالث: التعليم للجميع مدى الحياة	6	0.673
المعيار الرابع: تبني الاتجاهات الحديثة في تحسين الجودة وضمانها	7	0.712
المعيار الخامس: التفاعل مع تحديات العولمة والتحول لتدويل التعليم	9	0.783
المعيار السادس: الربط بين برامج التعليم العالي، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية	7	0.681
المعيار السابع: تعزيز دور مؤسسات التعليم العالي في البحث العلمي	7	0.738
المعيار الثامن: الأخذ بمتطلبات الثورة التكنولوجية	4	0.637
المعيار التاسع: زيادة مقدرة مؤسسات التعليم العالي على استيعاب الطلب المتزايد على التعليم العالي.	6	0.662
المعيار العاشر: تنويع مصادر تمويل التعليم العالي وترشيد الانفاق عليه	9	0.754
الدرجة الكلية للاستبانة	65	0.914

يتضح من الجدول (2) أنّ قيم معاملات الثبات لمحاور الاستبانة تراوحت ما بين (0.637 - 0.783)، وهى قيم مرتفعة وتؤكد على جميع محاور الاستبانة، كما بلغت قيمة معامل الثبات الكلي للاستبانة (0.914) وهى قيمة مرتفعة أيضا وتؤكد على أن الاستبانة تتمتعُ بدرجةٍ كبيرة من الثبات، وبالتالي يؤكد صلاحية الاستبانة للتطبيق وإمكانية الاعتماد على نتائجها والوثوق بها.

تفسير قيمة متوسطات الأهمية:

جدول رقم (3): قيمة متوسطات الأهمية وما يقابلها من تفسير كيفيّ

م	قيمة المتوسطات	الحكم الكيفي
1	1- 1,7	غير مهم
2	1,8- 2,5	قليل الأهمية
3	2,6- 3,3	متوسط الأهمية
4	3,4- 4,1	مهم
5	4,2- 5,00	مهم جداً

جدول رقم (4): قيمة متوسطات التوفر وما يقابلها من تفسير كيفي

م	قيمة المتوسط	الحكم الكيفي
1	1- 1,7	غير متوفر
2	1,8- 2,5	قليل التوفر
3	2,6- 3,3	متوسط التوفر
4	3,4- 4,1	متوفر
5	4,2- 5,00	متوفر جداً

عرض ومناقشة النتائج:

للإجابة عن السؤالين الرئيسين للدراسة وهما:

1. مامدى أهمية المعايير المقترحة لبناء سياسة مستقبلية للتعليم العالي في المملكة العربية السعودية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في الجامعات السعودية ؟

2. مامدى توافر تلك المعايير في السياسات الراهنة للتعليم العالي في المملكة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في الجامعات السعودية؟

قامتِ الباحثةُ بحسابِ التكراراتِ والنسبِ المئويةِ والمتوسطاتِ الحسابيةِ لاستجاباتِ عينةِ الدراسةِ من أعضاءِ هيئةِ التدريسِ بالجامعاتِ السعوديةِ على استبانةِ المعاييرِ المقترحةِ لبناءِ سياسةٍ مستقبليةٍ للتعليمِ العالي في المملكةِ العربيةِ السعوديةِ، وذلك لتحديدِ مدى أهميةِ المعاييرِ المقترحةِ ومدى توافرِها في السياساتِ الراهنةِ للتعليمِ العالي في المملكةِ العربيةِ السعوديةِ من وِجْهةِ نَظَرِ أعضاءِ هيئةِ التدريسِ بالجامعاتِ السعوديةِ، ثم قامتِ الباحثةُ باستخدامِ اختبارِ "ت" (Independent Samples t.Test) للتعرفِ على دلالةِ الفروقِ بين متوسطِ الأهميةِ للمعاييرِ المقترحةِ ومتوسطِ توافرِها في السياساتِ الراهنةِ للتعليمِ العالي بالمملكةِ العربيةِ السعوديةِ، ونعرضُ الجدولِ رقم (5) النتائجَ التى تَمَّ التوصلُ إليها بشكْلٍ مُجملٍ كما يلى:

جدول(5): متوسطات الأهمية للمعايير المقترحة ومتوسطات توافرها في السياسات الراهنة للتعليم العالي ونتائج اختبار "ت" لدلالة الفروق بينهما من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بالجامعات السعودية (ن=951)

م	المعايير	متوسط الأهمية	درجة أهمية المعيار	ترتيب متوسط الأهمية	متوسط التوافر	درجة توافر المعيار	ترتيب متوسط التوافر	قيمة "ت" الدلالة الإحصائية
1	تكافؤ الفرص التعليمية	4.5	كبيرة جداً	3	3.5	كبيرة	2	2.3 0.05
2	المشاركة المجتمعية في صنع السياسة التعليمية	4.1	كبيرة	10	1.6	غير متوفر	10	16.8 0.01
3	التعليم للجميع مدى الحياة	4.4	كبيرة جداً	7	2.4	قليلة	9	17.7 0.01
4	تبني الاتجاهات الحديثة في تحسين الجودة وضمانها	4.4	كبيرة جداً	6	2.7	متوسطة	4	12 0.01
5	التفاعل مع تحديات العولمة والتحول لتدويل التعليم	4.5	كبيرة جداً	4	2.6	متوسطة	5	21.8 0.01
6	الربط بين برامج التعليم العالي، والتنمية	4.5	كبيرة جداً	5	2.5	قليلة	6	18 0.01

م	المعايير	متوسط الأهمية	درجة أهمية المعيار	ترتيب متوسط الأهمية	متوسط التوافر	درجة توافر المعيار	ترتيب متوسط التوافر	قيمة "ت" الدلالة الإحصائية
	الاقتصادية والاجتماعية							
7	تعزيز دور مؤسسات التعليم العالي في البحث العلمي	4.6	كبيرة جداً	2	2.5	قليلة	7	13 0.01
8	الأخذ بمتطلبات الثورة التكنولوجية	4.7	كبيرة جداً	1	3.5	كبيرة	1	5.8 0.01
9	زيادة مقدرة مؤسسات التعليم العالي على استيعاب الطلب المتزايد على التعليم العالي.	4.3	كبيرة جداً	9	2.9	متوسطة	3	14.4 0.01
10	تنويع مصادر تمويل التعليم العالي وترشيد الإنفاق عليه	4.3	كبيرة جداً	8	2.5	قليلة	8	9.9 0.01
الدرجة الكلية للاستبانة		4.4	كبيرة جداً		2.7	متوسطة		9.7 0.01

يتضح من الجدول (5) النتائج التالية:

1. متوسط الأهمية للمعايير المقترحة ككل بلغ: (4.4)، ويعني ذلك أن المعايير المقترحة ذات أهمية (كبيرة جداً) لبناء سياسة مستقبلية للتعليم العالي، وقد حصل المعيار رقم (8): الأخذ بمتطلبات الثورة التكنولوجية، على متوسط أهمية قدره (4.7) ويعني ذلك أنه جاء في المرتبة الأولى بين المعايير المقترحة من حيث مدى الأهمية، وقد جاءت جميع المعايير المقترحة بدرجة أهمية (كبيرة جداً) لبناء سياسة مستقبلية للتعليم العالي في المملكة العربية السعودية، ماعدا المعيار الثاني: المشاركة المجتمعية في صنع السياسة التعليمية فقد جاء بدرجة أهمية (كبيرة)، ولذلك فإنه جاء في المرتبة العاشرة والأخيرة بين المعايير المقترحة من حيث الأهمية بمتوسط بلغ (4.0)، وذلك من وجهة نظرِ أعضاءِ هيئةِ التدريسِ بالجامعات السعودية.

2. متوسط التوافر للمعايير المقترحة كَكلٍّ بَلَغ: (2.7)، ويعني ذلك أن المعاييرَ المقترحة متوافرة (بدرجة متوسطة) في السياسات الراهنة للتعليم العالي في المملكة العربية السعودية، وقد حصل المعيار رقم (8): الأخذ بمتطلباتِ الثورةِ التكنولوجيةِ على متوسط توافرٍ قَدْرُه (3.5) ويعني ذلك أنه جاء في المرتبة الأولى بين المعايير المقترحة من حيث التوافرِ في السياساتِ الراهنةِ و(بدرجةٍ كبيرة)، في حين جاءَ المعيار رقم (1): تكافؤ الفرص التعليمية في المرتبةِ الثانيةِ بمتوسط توافرٍ قدرُه (3.5) وبدرجة توافر(كبيرة)، وقد جاءت المعايير: تبني الاتجاهات الحديثة في تحسين الجودة وضمانها - التفاعل مع تحديات العولمة والتحول لتدويل التعليم- زيادة مقدرة مؤسسات التعليم العالي على استيعابِ الطلب المتزايد على التعليمِ العالي بدرجةِ توافرٍ متوسطةٍ في السياسات الراهنة للتعليم العالي، بينما جاءت المعايير: التعليم للجميع مدى الحياة- الربط بين برامج التعليم العالي، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية- تنويع مصادر تمويل التعليم العالي وترشيد الإنفاق عليه، تعزيز دور مؤسسات التعليم العالي في البحث العلمي، بدرجة توافر قليلة في السياسات الراهنة للتعليم العالي، في حين لم يتوافر المعيار رقم (2): المشاركة المجتمعية في صنع السياسة التعليمية في السياسات الراهنة للتعليم العالي في المملكة العربية السعودية، حيثُ حصل على متوسطٍ توافرٍ قدرُه (1.6)، ولذلك فقد شغل هذا المعيار المرتبة العاشرة والأخيرة، وذلك من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بالجامعات السعودية.

3. قيمة اختبار "ت" للفروق بين متوسط الأهمية ومتوسط التوافر للمعايير المقترحة ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.01)، مما يدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.01) بين متوسط الأهمية للمعاييرِ المقترحة ومتوسط توافرِها في السياسات الراهنة للتعليم العالي في المملكة العربية السعودية، وجاءت جميع الفروق لصالح متوسط الأهمية، وذلك من وجهة نَظَرِ أعضاء هيئة التدريس بالجامعات السعودية. كما جاءت جميع قيم اختبار "ت" للفروق بين متوسط الأهمية ومتوسط التوافر لكل معيار على حده ذات دلالة إحصائية، وجاءت جميع الفروق لصالح متوسط الأهمية.

4. وتعزو الباحثةُ النتيجةَ الإجماليةَ لأهميةِ المعاييرِ المقترحة، إلى أن المعايير التي أوردتها الباحثة بالدراسة الحالية تضمنت عدداً من المعاييرِ الفرعيةِ الموافقةِ والمناسبةِ للبيئةِ العامةِ في المملكة العربية السعودية، وأنها اُختيرت من خلال النظر إلى التجارب والدراسات ذات العلاقة ببناء سياسات التعليم وتطويرها ومن أهمها: وثيقة نحو معايير تربوية للقرن الحادي والعشرين (Towards Education Standards for the 21st century) الخاصة بدول التعاون الاقتصادي الآسيوي- الباسيفيكي، وتقرير اليونسكو المسمى بناء نظم ومؤشرات

للتعليم العالي (constructing an indicator system or scorecard for higher education)، ودراسة الأكاديمية الوطنية للتعليم في الولايات المتحدة والمعنونة بالورقة البيضاء للسياسة التعليمية: المعايير، التقييم، المسائلة (Education policy white paper: standards, Assessments, and Accountability,2009). والعديد من الدراسات العربية كدراسة (المنقاش، 2006م)، ودراسة (الألمعي،2009م) والتي هدفت إلى التعرف على أبرز الاتجاهات والنماذج العالمية المعاصرة في السياسات التعليمية، واتسقت نتائج الدراسة الحالية من حيث مدى الأهمية الكبير لبعض المعايير مع كلٍّ من (العنزي،2006م)، ودراسة (الغرابية وآخرون،2001م)، و(قمبر ،2001م) والتي اقترحت عدداً من المبادئ والمرتكزات التي يجب أن تقوم عليها سياسات التعليم. ولقد أكدت دراسة (الجغيمان وآخرون،2012م) على أن سياسة التعليم في المملكة لا تتوافق ولا تتوافر فيها المعايير الدولية والتوجهات العامة للسياسات التعليمية الأمر الذي يتوافق مع الدراسة الحالية.

توصيات الدراسة:

بناء على نتائج الدراسة الحالية واستنتاجاتها، تم التوصل إلى عدد من التوصيات، كالتالي:

- لابد من توسيعِ قاعدةِ القبول في مؤسسات التعليم العالي لتلبية طلب الأعداد المتزايدة من الباحثين عن فرصة للاستفادة من التعليم العالي، لتحسين أوضاعهم الاقتصادية والشخصية التي يوفرها لهم التعليم العالي مما يحقق لهم مبدأ التكافؤ في الحصول على الفرص التعليمية.
- تعزيز مبدأ المشاركة المجتمعية كمعيار مهم من المعايير المستقبلية لبناء سياسة للتعليم العالي، من خلال إشراك مختلف قطاعات المجتمع وفئاته المختلفة في وضع سياسة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية.
- تفعيل معيار التعليم للجميع مدى الحياة من خلال زيادةِ المرونةِ في استيعابِ مختلفِ الفئات العُمْرِيةِ، وتوفير كافة الإمكانات المادية والبشرية والتقنية اللازمة لاستمرارية برامج التعلم مدى الحياة.
- لابد من تبني الآليات المناسبة لتطبيق الاتجاهات الحديثة في تحسين الجودة وضمانها في السياسة المستقبلية للتعليم العالي بشكل أكثر فعالية، ولابد من تحديد المواصفات التفصيلية في سياسات التعليم العالي للبرامج التي يجب أن تقدمها مؤسسات التعليم العالي.
- إعادةُ صياغةِ بعضِ بنود وثيقة سياسة التعليم لتتناسب مع ماتفرضه العولمة من تغيرات وبعد عالمي يحتم علينا مواجهتها والتعامل معها بشكل ايجابي يضمن لنا

أن يرتقي التعليم العالي إلى مستوى عالمي مع الحفاظ على أسسنا وقيمنا وانتمائنا الديني والوطني.

- لابد من إعادة النظر في العلاقة بين التعليم العالي وبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والعمل على تحويل مؤسسات التعليم العالي إلى مؤسسات بحثية تُعنى بمشاكل المجتمع الاقتصادية والاجتماعية تعمل في نفس الوقت على رفع كفاءة خريجي التعليم العالي.
- العمل على تأسيس الآليات المناسبة التي تحقق الاستفادة القصوى من نتائج البحوث العلمية، مع توفير قواعد بيانات تتيح للباحثين الحصول على المعلومات بشكل أسرع، ولابد من زيادة الإنفاق على البحث العلمي وربطه بشكل أكبر بالمجتمع وحاجاته ومشكلاته.
- الاستفادة من نتائج البحوث العلمية في إرساء معايير واضحة لسياسات التعليم المستقبلية.
- لابد من صياغة معاييَر مستقبليةٍ لسياسةِ التعليم العالي تُسهِمُ في إكساب الأفراد القدرة على التفكير الناقد الذي يُمَكِّنهُمُ من التعامل مع الثورة التكنولوجية بإيجابية، ووفق القيم والثوابت المستمدة من ديننا الإسلامي الحنيف.
- لابد من العمل على توطين التقنية والتكنولوجيا من خلال تبني المعاييرِ والإستراتجيات الفعالة، والعمل على إكساب الأفراد القدرة على إنتاج التكنولوجيا وليس فقط التعامل معها.
- ايجاد أنماط جديدة من الآليات التي تضمن زيادة مقدرة مؤسساتِ التعليمِ العالي لاستيعابِ الطلبِ المتزايدِ للحصولِ على خدماتِها.
- استحداث آلياتٍ مناسبةٍ وعمليةٍ لإيجاد بدائلَ وموارِدَ إضافيةٍ متنوعةٍ لتمويلِ التعليمِ العالي في المملكة العربية السعودية.

مقترحات الدراسة:

استكمالاً لما بدأته الدراسة الحالية، يُقترح إجراء الدراسات المستقبلية التالية:

- إجراء دراسة تحدد مؤشراتٍ لقياسِ المعاييرِ المستقبليةِ التي اقترحتْها الدراسة الحالية.
- إجراء دراسة عن المعوقات التي ستواجِهُ تطبيقَ المعايير المعاصرة في السياسة المستقبليةِ للتعليم العالي في المملكةِ العربيةِ السعوديةِ.
- إجراء دراسة مقارنة بين سياسات التعليم الحالية والمعايير العالميةِ المعاصرةِ لسياسات التعليم العالي.
- إجراء بحثٍ مُكَمِّلً للدراسة الحالية حول آليات تحقيق المعاييرِ المستقبليةِ للتعليم العالي في المملكةِ العربيةِ السعوديةِ.

المراجع:

- أحرشاو، الغالي (2005م). "الفكر التربوي العربي المعاصر بين إكراهات الواقع ومطامح المستقبل"، مجلة علوم التربية – المغرب، (ع29)، ص ص 7- 13.
- الألمعي، علي عبده (2009م). تفعيل سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية، رسالة دكتوراه منشورة. جامعة أم القرى. كلية التربية، قسم التربية الإسلامية و المقارنة، مكة المكرمة.
- بكر، عبد الجواد (2002م). السياسات التعليمية وصنع القرار، (ط1)، الإسكندرية، دار الوفاء للنشر.
- الجغيمان، عبد الله محمد؛ وأبو ناصر، فتحي محمد (2012م). واقع السياسات التربوية المرتبطة ببرامج تربية الموهوبين في المملكة العربية السعودية، المجلة الأردنية في العلوم التربوية، مج 8، (ع3)، ص ص 195- 213.
- الحامد، محمد معجب؛ وزيادة، مصطفى عبد القادر؛ والعتيبي، بدر جويعد؛ ومتولي، نبيل عبد الخالق (2007م). التعليم في المملكة العربية السعودية رؤية الحاضر واستشراف المستقبل، (ط4)، الرياض، مكتبة الرشد.
- حكيم، عبد الحميد عبد المجيد؛ وحنيفة، محمد صدقة (2005م). تقويم مقرر الاجتماعيات للمرحلة الثانوية في ضوء كل من مبادئ ومفاهيم المسئولية الوطنية نحو البيئة وسياسة التعليم في المملكة العربية السعودية، مجلة كلية التربية – جامعة بنها، مج15، (ع16) ، ص ص82- 115.
- الخازم، محمد عبد الله (2011م). اختراق البرج العاجي، (ط1). لندن، دار طوى للنشر والتوزيع.
- خضر، محسن؛ وعمار، حامد (2008م). مستقبل التعليم العربي بين الكارثة والأمل، سلسلة آفاق تربوية متجددة ، ط1، القاهرة ، الدار المصرية اللبنانية.
- الدجني، إياد علي (2012م). دور التخطيط الاستراتيجي في جودة الأداء المؤسسي دراسة وصفية تحليلية في الجامعات النظامية الفلسطينية، رسالة دكتوراة منشورة، جامعة دمشق، كلية التربية، قسم المناهج وطرق التدريس، الجمهورية العربية السورية.
- الرومي، نايف هشال (2002م). السياسة التعليمية الأهمية والمفهوم، مجلة التوثيق التربوي، السعودية، (ع46)، ص ص 111- 119.

- السلوم، حمد إبراهيم (1995م). التربية والتعليم العام في المملكة العربية السعودية بين السياسة والنظرية والتطبيق، (د، ط)، ميرلاند، مطابع مؤسسة انترناشيونال جيرافكس.
- السنبل، عبد العزيز عبدالله؛ الخطيب، محمد شحات؛ متولي، مصطفى محمد؛ وعبد الجواد، نور الدين محمد(1998م). نظام التعليم في المملكة العربية السعودية، (ط5). الرياض، دار الخريجي للنشر والتوزيع.
- السوالي، محمد" (ترجمة مصطفى حسني)، (2012م). السياسات التربوية الأسس والتدبير،(ط1)، الرباط، الدار العربية للعلوم ناشرون.
- الشهوان، الشهوان عبدالعزيز (2012م). نقاط القوة والضعف في وثيقة سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية من وجهة نظر المشرفين التربويين، مجلة العلوم التربوية والنفسية، البحرين، مج13، (ع3)، ص ص 405- 440.
- صائغ، عبد الرحمن أحمد (2005م). تجربة دول مجلس التعاون العربية في تطوير التعليم رؤية مستقبلية. المؤتمر العربي الأول عن استشراف مستقبل التعليم، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، المنعقد في شرم الشيخ في 17- 24 إبريل (2005م)، ص 1- 17.
- صميده، هدى سعد (2004م). أسس توجيه المستويات المعيارية للتعليم في مصر في ضوء المستويات المعيارية الدولية، مجلة التربية، (ع12)، أغسطس، ص ص17- 71.
- عبيد، وليام (2012م). عيون العقل، مجلة بحوث ودراسات جودة التعليم، ع(1)، القاهرة، الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد، ص ص19,21.
- العصيمي، خالد محمد حمدان (2007م). أسس ومتطلبات إدارة الجودة الشاملة في سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية. اللقاء السنوي الرابع عشر للجمعية السعودية للعلوم التربوية والنفسية (الجودة في التعليم العام)، (2007م) المنعقد في الرياض، ص ص 179- 237.
- العقيل، عبد الله عقيل (2005م). سياسة التعليم ونظامه في المملكة العربية السعودية، (ط1)، الرياض، مكتبة الرشد.
- العمر، عبدالعزيز سعود (2008م). مقالات في تطوير التعليم مع رؤية مستقبلية لتطوير التعليم العام في المملكة العربية السعودية ، (ط1)، الرياض، العبيكان.
- العنزي، سعود عيد (2006م). دراسة تنبؤية لأهداف التعليم العالي المنبثقة عن مواجهة تحديات المستقبل في المملكة العربية السعودية حتى عام (2015م)، رسالة دكتوراه منشورة. الجامعة الأردنية، كلية الدراسات العليا، قسم الإدارة التربوية، الأردن.

- عيد، سعاد محمد (2013م). تخطيط السياسة التعليمية والتحديات الحضارية المعاصرة، (ط1)، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية.
- العيسى، أحمد (2011م). التعليم العالي في السعودية رحلة البحث عن هُوَيةٍ، دار الساقي، بيروت، لبنان.
- الغبّان، محروس أحمد (2003م). عولمة الاقتصاد والتعليم العالي في المملكة العربية السعودية الآثار والمضامين والمتطلبات، (ط1)، سلسة البحوث التربوية والنفسية، مكة المكرمة، جامعة أم القرى.
- فرج، عبد اللطيف حسين (2010م). نظام التربية والتعليم في دول الخليج ،(ط1)، عمان، دار وائل للنشر والتوزيع.
- كمال، نادية يوسف (2001م). اتجاهات حديثة في صنع السياسة التعليمية، مستقبل التربية العربية، مج 7، (ع 20)، مصر، ص ص 181- 214.
- مجمع اللغة العربية(2004م). المعجم الوسيط ، (ط4)، جمهورية مصر العربية، مكتبة الشروق الدولية.
- مرزا، هند محمود (2012م). تطوير النظم التربوية وإداراتها في البلدان العربية في ضوء الفكر الإداري التربوي للغنام، مجلة رسالة الخليج العربي، ب مج (123)، ص115- 190.
- المشيقح، عبد الرحمن صالح (2003م). التعليم في الوطن العربي رؤية حول الواقع والمأمول، (ط2)، بريدة ، دار دشن للطباعة والنشر.
- وزارة التربية والتعليم في بجمهورية مصر العربية (2003م). المعايير القومية للتعليم المصري. مشروع إعداد المعايير القومية، المجلد الأول: القاهرة.
- وزارة المعارف (1980م). وثيقة سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية، ط3، الرياض.
- وطفة، علي؛ الرميضي، خالد(2004م). الأسس المنهجية للأهداف التربوية في البلدان العربية، شؤون اجتماعية، الإمارات ،ع(81)، مج(21)، ص ص35- 83.
- **Albert.C.Tuijnman&T.Nevelle postlethwaite (1992). Monitoring the standards of education, paper in Honor of John.p.Keeves, U.K Elsevier science Ltd & Pergamum.**